المملكة المغربية
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵓⵙⵙⵉⵔⵜ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⴰⵎⴰⵏ ⵙⵓⵙⵙⴰⵏ
ⴰⵏⵎⵓⵔⴰⵙ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ

كلمة السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

خلال لقاء تقديم الدراسة الميدانية الوطنية حول موضوع:

"القيم وتفعيلها المؤسسي: انتظارات وتوجهات لدى المغاربة"

الأربعاء 08فبراير 2023

مقر مجلس النواب-الرباط

السيد رئيس مجلس النواب المحترم

السيدات النائبات السادة النواب المحترمين

السيدات والسادة الأساتذة والباحثين والخبراء

أيها الحضور الكريم

- • في مستهل كلمتي، لا يسعني سوى التعبير عن عميق شكري وامتناني لكم السيد رئيس مجلس النواب المحترم، ومن خلالكم لكافة مكونات مجلسكم الموقر، على تفضلكم بدعوتي للمشاركة ضمن هذا اللقاء المنظم لتقديم نتائج الدراسة الوطنية في موضوع: "القيم وتفعليها المؤسسي: انتظارات وتوجهات لدى المغاربة".
- • ولا يفوتني بالمناسبة هاته أن أهنئ مجلس النواب، وكذا الفريق البحثي من أساتذة وباحثين وخبراء، على إنجاز هذه الدراسة المهمة التي نحن أحوج إلى مثيلاتها، خصوصا وأن المعرفة اليوم أضحت تشكل اللبنة الأساس لفهم واقع المجتمعات، وتمثل الأرضية لتخطيط الاستراتيجيات والسياسات العمومية والبرامج الرامية إلى النهوض بأوضاع البلاد وتنميتها تنمية دامجة ومستدامة.
- حضرات السيدات والسادة
- • اسمحوا لي أن أتقاسم معكم فكرة تتقاطع بكل تأكيد مع غايات الدراسة التي ستعرضُ نتائجُها أثناء هذا اللقاء، والمتمثلة في كون بحث التفعيل المؤسسي للقيم ورصد انتظارات المغاربة وتوجهاتهم إزاءها، أمر هو في غاية الأهمية والراهنية، وذلك بالنظر إلى التحولات السريعة التي يشهدها عالمنا المعاصر في ظل العولمة وما يصاحبها من ظواهر التي لها آثار عظيمة على أنماط عيش الناس وتفكيرهم وممارساتهم.
- • إن الواقع الذي نعيشه اليوم، يحتم علينا كقطاعات حكومية ومؤسسات وجمعيات المجتمع المدني، أن ننخرط في مثل هذه المبادرات وتدعيمها، لما توفره لنا من معطيات وبيانات كمية ونوعية عن واقع القيم واستشراف مستقبلها، والتي على أساسها يتم العمل على بلورة رؤى استراتيجية وسياسات عمومية تفيد من ناحية صيانة القيم المتجذرة لدى المغاربة، باعتبارها مؤشراً على أصالة البلاد وعمقها التاريخي الضارب في القدم، والانفتاح على تجارب الشعوب والأمم، في إطار من التبادل القائم على الوعي والإدراك المغذيين للاختيار الأفضل.

- حضرات السيدات والسادة

- • إن بلادنا تكرس القيم عبر الأجيال، وتضمن دعمها و تفعيلها مؤسساتيا، وذلك ما أكده صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، في خطابه السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية العاشرة، الجمعة 09 أكتوبر 2020، حيث قال: "... المغرب، كان وسيظل، إن شاء الله، أرض التضامن والتماسك الاجتماعي، داخل الأسرة الواحدة، والحي الواحد، بل وفي المجتمع بصفة عامة...".

- • وتعد البادرة المولوية السامية المتمثلة في استقبال وتوشيح المنتخب الوطني عقب الإنجاز التاريخي وغير المسبوق خلال النسخة الأخيرة لكأس العالم بقطر، وخاصة استقبال اللاعبين وأمهاتهم علامة دلالة ومؤشر واضح على المكانة الرفيعة التي تضطلع بها الأسرة في المجتمع، وتأكيدا لقيم المغاربة الراسخة من بر بالوالدين واعتراف لهم بالفضل.

- • علاوة على ذلك، فإن دستور المملكة لسنة 2011، قد نص من خلال الباب الأول، على أن المملكة المغربية أمة تستند في حياتها العامة على ثوابت جامعة، تتمثل في الدين الإسلامي السمح، ووحدة الهوية الوطنية متعددة الروافد.

- • بالموازاة مع الدستور الذي يعد أسمى قانون في البلاد، تأتي مجموعة من الأوراش الملكية الكبرى، ومن بينها النموذج التنموي الجديد الذي أكدت اللجنة التي أشرفت على إنجازه في تمهيد التقرير العام، أن المغرب قد كرس منذ عصور مسألة إشاعة القيم وإرثه العريق لبلوغ التطور والإقلاع الحضاري، وذلك في انسجام مع القيم الإنسانية والكونية.

- • من جهة أخرى، فقد تم التأكيد أن النموذج التنموي الجديد للبلاد يسهر على ترسيخ قيم التضامن وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والحريات والمشاركة والاستدامة وغيرها، باعتبارها الأسس الكبرى الموجهة له. هذا، وقد نص التقرير العام على أهمية القيم الروحية في بعديها العقائدي والحضاري، إلى جانب توطيد قيم الخير والوئام والتسامح واعتماد التشاور والتداول من أجل الصالح العام، وباعتبارها الطابع المميز للمملكة.

- • من جهته، يلتزم البرنامج الحكومي 2021-2026 على مواصلة العمل الرامي إلى بناء مجتمع مغربي أصيل بهويته وثقافته وتقاليده المتنوعة، وحداثي عصري بانفتاحه على القيم الإنسانية الكونية المشتركة. إن هذا البرنامج الذي يشكل خارطة طريق للولاية الحكومية الحالية، يضم مجموعة من الإجراءات والآليات الهادفة إلى صيانة قيم المجتمع وإغنائها، و السهر على تنزيل الاوراس الكبرى للمملكة كورش

تفعيل مخرجات النموذج التنموي الجديد والورش الملكي للحماية الاجتماعية التي تتضمن قيم مهمة كالتضامن والتآزر اللتين تعملان على تعزيز التماسك الاجتماعي، ولما يشكله أيضا من سعي إلى تكريس العيش الكريم لمختلف فئات المجتمع.

-
- حضرات السيدات والسادة
- • إن التطلع بتفاؤل إلى رفع التحدي الاجتماعي الضامن لبناء مجتمع متماسك، هو ما جعل وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة تضع مسألة التفعيل المؤسساتي الأمثل للقيم الفضلى في صلب السياسات العمومية والبرامج التي تعمل على تنزيلها وبطرق وآليات جديدة ومبتكرة، وذلك من خلال استراتيجيتها الجديدة: "جسر لإدماج اجتماعي مبتكر ومستدام"، بحيث تخصص لهذا الغرض أحد ركائزها الثلاث وهي الركيزة الثالثة للاستراتيجية الجديدة حول"الأسرة ومنظومة القيم والاستدامة".
- • فالنهوض بالأسرة المتضامنة القائمة على الحقوق والاحترام والانفتاح، جعلنا نشتغل على بلورة برامج تقوية الأسرة عن طريق تعزيز التربية الوالدية التي تواكب الأسر في تبني المناهج والطرق السليمة لتربية سوية ومنفتحة. وفي نفس الاتجاه، فإننا في إطار الجيل الجديد من الخدمات الاجتماعية جسر القائم على الرقمنة والجودة والقرب، نعمل على إرساء خدمات الوساطة والمساعدة لتعزيز الرابط الاجتماعي وضمان حياة أسرية ملائمة تساعد على التنمية الشاملة للبلاد.
- • من جهة أخرى، فإن وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في سعيها إلى بلوغ التفعيل المؤسساتي الأمثل للقيم التي ينبغي تعزيزها، ومن بينها قيمتي المساواة والمناصفة بين الجنسين، تنخرط عن طريق سلسلة من البرامج وإجراءات في العمل على التمكين الاقتصادي والريادة لفائدة النساء والفتيات، ومحاربة العنف ضدهن، وإنهاء الصور النمطية التي تحط من مكانتهن، ولهذا الغرض تتطلع إلى النهوض بثقافة المساواة داخل الأسرة، وتعبئة وسائل الإعلام للمساهمة في تطوير العقليات بخصوص مقاربة النوع الاجتماعي، ثم تقوية برامج تربوية ذات جودة متمركزة حول مقاربة النوع، إلى جانب العمل على تطوير الرصيد التشريعي في مجال النهوض بثقافة النوع الاجتماعي والتصدي لكل الممارسات المهددة لحياة سوية لدى النساء والفتيات.
- حضرات السيدات والسادة

- • إن وعينا بأهمية تكريس القيم الفضلى التي تعمل على تعزيز الرابط الاجتماعي، دفعنا إلى بلورة برامج أخرى تسير في نفس الاتجاه بالنسبة إلى باقي الفئات التي تدخل ضمن اختصاص الوزارة. ففي مجال الطفولة يجري إعداد "البرنامج الوطني التنفيذي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2023-2026"، وذلك لتوسيع وتجويد خدمات الإدماج، وتوفير الرعاية البديلة لحماية الأطفال في وضعية صعبة، والمتمثلة في أسر الاستقبال وغيرها، كما أن الوزارة تعمل على تطوير تدابير قصد التصدي للزواج المبكر للفتيات والهدر المدرسي في صفوف الأطفال.
- • أما في مجال إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة، فإن الوزارة إلى جانب برامج أخرى، تنخرط في النهوض بالمشاركة الاجتماعية الكاملة للأشخاص في وضعية إعاقة من خلال العمل على ضمان حقهم في التعليم والشغل والخدمات التي تضمن لهم العيش الكريم.
- • وفي مجال دعم الأشخاص المسنين فإننا حريصون على تعزيز التضامن بين الأجيال، بما يضمن لهم الحصول الرعاية الكريمة داخل الاسرة اذا امكن والمساهمة من جانبهم في نقل المعارف والخبرات الحياتية إلى الأجيال الصاعدة في اطار التواصل ما بين الاجيال كما أن عنايتنا بهذه الفئة يذهب في اتجاه تكريس وتثمين خبرتها ونشاطها كي يستمروا في العطاء والمشاركة في المجتمع.
- حضرات السيدات والسادة
- • في الختام، أود أن أؤكد أننا في وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة نحرص على تتبع الدراسات والتقارير الوطنية والدولية التي توفر معطيات لنا حول أوضاع وحاجيات الفئات المستهدفة، فيكون تدخلنا من خلال سياسات وبرامج مبنية على العلم والمعرفة.
- • وفي الاخير مرة أخرى اثني على اختيار هذا الموضوع وعلى العمل المنجز، كما أنني أعدكم أن مخرجات هذه الدراسة المهمة وتوصياتها، ستكون ضمن قاعدة البيانات التي سنعتمدها في بلورة البرامج التي تستهدف الفئات التي تدخل ضمن اختصاصنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.